**طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد**.

إن مكافحة الفساد يتطلب توفر إرادة سياسية قوية وجادة تعمل على وضع استراتيجية شاملة ، وواضحة المعالم، تشمل جميع الجوانب ، وتسهر على تنفيذها بشكل جيد، ويشارك في تنفيذها جميع الفواعل داخل المجتمع ، وتتضمن ثلاثة محاور رئيسية هي: التوعية، الوقاية، والعلاج، وفيما يلي نبرز أهم جوانب عملية مكافحة والوقاية منه:

-1 **الجانب الديني**: التنشئة الجيدة لأفراد المجتمع الدينية، والعمل على غرس المبادئ والقيم المناهضة للفساد في الأسرة والمؤسسات التعليمية والمؤسسة الدينية من خلال خطاب ديني يحثهم على نبذ مختلف ممارسات الفساد وبيان آثارها السلبية و خطورتها الدنيوية وعقوبتها في الآخرة،

-**2 الجانب التوعوي**: نشر الوعي بمخاطر الفساد و ثقافة المساهمة في مكافحته والوقاية منه. ذلك من خلال عقد دورات وندوات التحسيس والتوعية الجماهيرية بخطورة ظاهرة الفساد وبآثارها السلبية؛ ، يتم ذلك عن طريق وسائل الإعلام والتواصل و ضمن فعاليات المجتمع المدني.

**-3 الجانب السياسي** :

**-** إقامة نظام حكم يتمتع بالديمقراطية الحقيقية ويقوم على مبادئ الحكم الراشد من تداول سلمي على السلطة، تطبيق القانون، المشاركة الشعبية، المساءلة، الرقابة، النزاهة والشفافية، البناء المؤسسي، و حماية حقوق الإنسان، حرية الرأي والتعبير...إلخ؛

**-** إصلاح نظام تمويل الانتخابات والأحزاب السياسية**:** وهذا تجنبا لمختلف أشكال الفساد والرشوة وشراء الأصوات، من أجل ضمان انتخابات ديمقراطية، شفافة ونزيهة؛

**-** تعزيز دور البرلمان في مكافحة الفساد:من تفعيل دوره في تشريع قوانين مكافحة الفساد والوقاية منه، أو من خلال آليات الاستجواب والمساءلة لأعضاء الحكومة، بالإضافة إلى مناقشة بيان السياسة العامة وبرنامج الحكومة، وتشكيل لجان للتحقيق في بعض القضايا المشبوهة،...إلخ؛

**-** إنشاء هيئات ومؤسسات متخصصة في مكافحة الفساد**:** مع الحرص على توفير الظروف والإطار القانوني المناسب لعملها، منحها الاستقلالية التامة، توفير لها الموارد الكافية، وإعطائها الصلاحيات الواسعة؛

- تفعيل دور المجتمع المدني من وسائل الإعلام وجمعيات متخصصة:يجب العمل على توفير الشروط المناسبة والظروف الملائمة لنشاط مؤسسات المجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه من خلال كشف وفضح مختلف قضايا الفساد، أو من خلال التوعية الجماهيرية بخطورة هذه الظاهرة؛

**-** الإرادة السياسية القوية**:** تعتبر توفر الإرادة السياسية الصادقة، القوية والجادة عنصرا مهما وأساسيا لمكافحة الفساد والوقاية منه؛

**-4 الجانب الاقتصادي**:

- العمل على تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال العمل على خلق مناصب الشغل، التقليص من نسب الفقر، والجهل، توفير السكن اللائق، والخدمات الصحية الضرورية لجميع المواطنين وبشكل عادل؛

- حوكمة البنوك والشركات والمؤسسات المالية؛

- إصلاح النظام الضريبي وعصرنته وتبسيط القوانين الضريبية؛

- التقليل من حجم القطاع العام، ومن تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي، وفرض مزيدا من الرقابة على طريقة توزيع الإعانات الحكومية والتقليص من حجمها، وكذلك بالنسبة لمنح رخص الاستيراد...إلخ؛

- التقليل من الاعتماد على الريع الاقتصادي، وحوكمة الإيرادات الريعية، واستثمارها في مشاريع إنتاجية تخلق قيمة مضافة للاقتصاد؛

- الشفافية والنزاهة التامة في إبرام الصفقات العمومية خاصة تلك التي تخص المشاريع الكبرى، وذلك تجنبا للعمولات غير المشروعة والرشاوى التي تدفع للمسؤولين في سبيل الحصول على هذه الصفقات.

**-5 الجانب التشريعي** :.

تطوير قوانين مكافحة الفساد والوقاية منه وجعلها تتماشى مع الأشكال الجديدة للفساد، وتفعيل القوانين المجمدة، وتعديل تلك التي تحتوي على ثغرات قانونية، مع التركيز على تشديد العقوبات على المتورطين في قضايا الفساد ,

**-6 الجانب القضائي:**

وذلك بمنحه الاستقلالية الكافية، لضمان جهاز قضائي عادل، نزيه، فعال ومستقل في إصدار الأحكام وتطبيق القانون، بمعزل عن الضغوط والتداخلات، وكذا اعتماد الشفافية في تعيين القضاة وتدريبهم بشكل جيد على معالجة مختلف قضايا الفساد.

**-7 الجانب الإداري :**

- إصلاح إداري شامل يمس تحسين الأجور بجعلها تنافسية، مع إصلاح نظام الحوافز والترقية؛

- وضع مدونات السلوك وأخلاقيات الوظيفة والعمل على التقيد

- عصرنة الإدارة وتطبيق الإدارة الإلكترونية؛

- تحسين أدوات وآليات الرقابة والمساءلة داخل الإدارة؛

- التوظيف على أساس الشروط المحددة قانونا ) المؤهل العلمي، التخصص، الخبرة،...الخ (، من أجل ضمان عناصر تتميز بالكفاءة والفعالية في أداء المهام المنوطة بها على أحسن وجه ,

**-8 الجانب البشرى :** باختيار الموظفين على أساس الجدارة والشفافية وليس الواسطة والمجاملات ، مما يخلق رغبة في العمل لذى المقبلين على التوظيف ويحفزهم لإبراز كفاءتهم وإبراز قدراتهم ومهاراتهم في الوظائف التي يعملون فيها .

**-9 الجانب الرقابي** : تعزيز هذا الجانب يزيد من التزام الموظف بعمله قدر الإمكان وذلك عن طريق تفعيل دور الرقابة الداخلية والخارجية ، الرقابة القبلية والبعدية على أعمال الموظفين .

**-10 جانب المشاركة :** وذلك يجعل القرارات مبنية على النقاش والحوار بين الرؤساء والمرؤوسين في مناخ من الحرية وتحمل المسئولية ٠

**-11 جانب الانتماء والولاء** : يجب أن تكون رواتب الموظفين مجزية وكافيه لحياه كريمة لبث روح الولاء للمنظمة والانتماء للوطن ، فالموظف يعمل وفق معيار العائد بمعنى يكون ولائه دائما لمن يدفع أكثر ، وبالتالي على المؤسسات والهيئات أن تشجع وتحفز أعوانها لخلق لديهم ولاء للمؤسسات وليس للأفراد .